



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

الدين العام.. كفاءة وتمويل مستدام

تقرير "الدين العام للحكومة الاتحادية
في دولة الإمارات العربية المتحدة"

2025-2022

إطلاق مبادرة صكوك وسندات
الخزينة المجرأة

18

إدارة الدين الاتحادي

07

الدين العام الخارجي

19

النموذج الرائد لاقتصاد دولة الإمارات

11

التصنيف الائتماني

23

استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية

12

المحفظة الاستثمارية - أداء التفويض
الاستثماري الجديد

24

الدين العام الداخلي

13



عززت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات كفاءتها في إدارة الدين العام من خلال استراتيجية تركز على الاستدامة المالية وتقليل المخاطر.

واعتمدت أدوات دين محلية مثل سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم، ما ساهم في تنشيط السوق المحلي وتوسيع قاعدة المستثمرين.

ومنذ بدء الإصدارات في مايو 2022 وحتى 31 ديسمبر 2025، نفذت وزارة المالية سلسلة من الإصدارات المنتظمة والشفافة، أسهمت في توفير مصادر تمويل مستدامة لمشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

وساعدت استراتيجيات التحوط من تقلبات أسعار الفائدة والصراف على تعزيز استقرار التدفقات النقدية، في حين حافظت الدولة على تصنيفات ائتمانية قوية من وكالتي "موديز" و"فيتش"، بالإضافة إلى وكالة "إس آند بي غلوبال" التي أضيفت في عام 2025، مما عزز ثقة المستثمرين وكرّس مكانة الإمارات كمركز مالي موثوق وجاذب.

إدارة الدين العام... ركيزة للاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام

في ظل الرؤية السديدة لقيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي "رعاه الله"، تواصل دولة الإمارات ترسيخ نموذجها الاقتصادي المتقدم، القائم على الرؤية بعيدة المدى، والتخطيط المالي المستدام. وقد نجحت الدولة خلال العقود الماضية، في بناء منظومة مالية متينة ومرنة، مكّنتها من تحقيق معدلات نمو رائدة، والتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" و"مئوية الإمارات 2071".

في هذا الإطار، تبرز إدارة الدين العام كأحد الأدوات الاستراتيجية لتحقيق التوازن بين كفاءة الإنفاق واستدامة الموارد، إذ تساهم في تطوير بيئة استثمارية ومالية جاذبة عبر بناء سوق دين سيادي يتمتع بالكفاءة والشفافية والتنوع، ما يعزز استقرار النظام المالي ويمنح صناع القرار مرونة أكبر في التعامل مع التحديات الاقتصادية.

وفي ظل التسارع العالمي في التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، تتبنى الدولة نهجاً استباقياً يجمع بين الطموح الاقتصادي والكفاءة المالية. وتعزز إدارة الدين العام قدرة الدولة على الحفاظ على تصنيفاتها الائتمانية المرتفعة، وتنويع مصادر التمويل، ودعم استدامة النمو.

إن ما تحقق في أسواق الدين المحلية والدولية، يعكس رؤية واضحة، ونهجاً مؤسسياً متكاملاً، يستند إلى التعاون بين الجهات الحكومية كافة، وتظل استراتيجيات التحوط وإدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من هذا النموذج، بما يعزز كفاءة الدولة في تلبية احتياجاتها التمويلية دون المساس بجودة الخدمات أو بالاستقرار المالي وصولاً إلى مستقبل أكثر ازدهاراً للأجيال القادمة.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية



منظومة دين متكاملة تعزز كفاءة الأسواق وتدعم التوازن المالي

تُولي دولة الإمارات أهمية كبيرة لتعزيز كفاءة إدارة الدين العام كجزء أساسي من منظومتها المالية المتقدمة، وذلك في إطار رؤية وطنية شاملة تركز على الحوكمة المالية والتخطيط الاستباقي طويل الأجل. وانطلاقاً من هذا التوجه، تعمل وزارة المالية على تطوير أدوات الدين السيادي بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، ويعكس التزام الدولة بتحقيق استقرار مالي مستدام يدعم مسيرة التنمية الشاملة.

منذ إطلاق أولى الإصدارات الاتحادية بالدرهم، تمضي الوزارة في بناء سوق دين محلي يتمتع بالشفافية والموثوقية والجاهزية الاستثمارية، ويوفر أدوات تمويل طويلة الأجل، تدعم سياسات التنويع الاقتصادي وتساهم في تعزيز كفاءة السوق وتوسع قاعدة المستثمرين داخل الدولة وخارجها.

ترتكز استراتيجية الدين الاتحادي على تحقيق التوازن بين خفض تكاليف الاقتراض وإدارة المخاطر بمرونة واحترافية، مع تنويع الأدوات وتوزيع آجال الاستحقاق، وتطبيق سياسات تحوط فعالة. ويأتي ذلك في إطار بيئة مالية عالمية متغيرة، ما مكن الدولة من الحفاظ على تدفقات تمويلية مستقرة تلبى الاحتياجات الاستراتيجية.

ويقوم هذا النموذج على إطار متكامل لإدارة المخاطر، وتعاون وثيق مع الجهات الرقابية ووكالات التصنيف الائتماني، ما يعزز ثقة المجتمع المالي الدولي بكفاءة مؤسسات الدولة. ونؤكد التزامنا بتوسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز مكانة الإمارات العربية المتحدة كوجهة موثوقة في أسواق المال العالمية، بما يخدم تطلعات الدولة ويعزز استقرار اقتصادها الوطني.



معالي محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الوطنية من خلال برامج الدين العام



يسهم مكتب إدارة الدين العام بدور أساسي في تعزيز الاستقرار المالي للدولة وضمان استدامة التمويل الحكومي، بما يتيح للحكومة الوفاء بالتزاماتها المالية ودعم تنفيذ خططها التنموية. ويعمل المكتب على توفير موارد مستدامة لتمويل مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية الاستراتيجية.

وتهدف برامج الدين العام المتنوعة بشكل رئيسي إلى تطوير سوق الدين المحلي من خلال بناء وتطوير منحى العائد على الدرهم الإماراتي، بما يعزز كفاءة السياسات المالية والنقدية ويوفر أدوات مرجعية لتسعير العمليات التمويلية داخل الدولة مثل الرهن العقاري وغيره. ويسهم البرنامج في إتاحة أدوات دين حكومية متنوعة تستهدف المستثمرين المحليين والدوليين، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز عمق السوق وزيادة جاذبيته. كما تهدف برامج الدين العام إلى تعزيز وتنويع المحفظة الاستثمارية الخاصة بصندوق الاستثمار السيادي وإدارتها بشكل أكثر كفاءة واستدامة، بما يدعم استراتيجيات الصندوق طويلة الأجل.

ومن خلال برنامج الدين العام، يوفر المكتب إطاراً مؤسسياً شفافاً ومنظماً لإدارة الالتزامات الحكومية وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز الانضباط المالي ويرسخ ثقة المستثمرين. ويسهم ذلك، إلى جانب قوة الاقتصاد الوطني واستقرار السياسات المالية والنقدية، في تعزيز التصنيف الائتماني السيادي لدولة الإمارات وترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني ورفع تنافسيته على المستويين الإقليمي والعالمي، وتعزيز مكانة دولة الإمارات كوجهة مالية واستثمارية رائدة.

ويسهم المكتب في رفع كفاءة التخطيط المالي الاستراتيجي عبر بناء قاعدة بيانات وتحليلات شاملة للالتزامات الحكومية والتدفقات النقدية، الأمر الذي يمكن من اتخاذ قرارات مالية مدروسة تدعم النمو الاقتصادي المستدام وتواكب المتغيرات العالمية.

تعزيز الاستدامة المالية

في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الاستدامة المالية وتطوير أسواق الدين المحلية، تأسس مكتب إدارة الدين العام رسمياً بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام، وتم تشكيله كإدارة حكومية متخصصة ضمن وزارة المالية.

يساهم مكتب إدارة الدين العام في:

التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال خفض التكاليف



إدارة التحديات بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية والحفاظ على استقرار القطاع المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة



تأمين متطلبات التمويل للحكومة الاتحادية



يتولى مكتب إدارة الدين العام مسؤولية:

الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين السيادي



جمع الأموال السيادية بأقل تكلفة ممكنة وبأدنى مستوى من المخاطر، بما يضمن استقرار المالية العامة للدولة



يُعد مكتب إدارة الدين العام الجهة الحكومية الرئيسية المعنية بالتنسيق مع وكالات التصنيف الائتماني الدولية للحصول على التصنيف الائتماني السيادي والمحافظة عليه، مما يعزز مكانة الإمارات في الأسواق المالية العالمية



من أهداف مكتب إدارة الدين العام:

توفير آلية اتحادية لتمويل مشاريع البنية التحتية والضمانات المالية الحكومية والالتزامات المالية الطارئة



تقديم الدعم لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في تعزيز إدارة السيولة في القطاع المصرفي



دعم وتطوير سوق مالي عالي الكفاءة في دولة الإمارات



توفير ذراع تمويلي آخر للحكومة الاتحادية بما يحقق استراتيجية التمويل المتنوع



إدارة التحديات - نهج مبتكر لضمان استدامة الدين العام

تغطي هذه السياسة المتقدمة مختلف التحديات والمخاطر الرئيسية المرتبطة بالدين العام، من خلال الحلول التالية:

مخاطر التمويل والسيولة



يتم التعامل مع تحديات إعادة التمويل عبر إدارة ملف استحقاق الدين ومحاظف الأصول، لضمان توفر السيولة الكافية في الوقت المناسب.

مخاطر الائتمان



يتم الحد من المخاطر الائتمانية عبر التأكد من أن جميع الأطراف المقابلة تتمتع بتصنيفات ائتمانية معتمدة.

مخاطر السوق



تتضمن الاستراتيجية إجراءات فعالة للحد من تأثير تقلبات السوق، بما في ذلك تغييرات أسعار الفائدة والعملات وأسعار السلع، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر التي توازن بين الأصول والخصوم بأقل التكاليف الممكنة.

المخاطر التشغيلية



يعمل المكتب على إنشاء إطار شامل لإدارة المخاطر التشغيلية، والذي يتضمن خططاً استباقية لمعالجة التحديات المحتملة، بالإضافة إلى تطوير استراتيجية تشغيلية مستدامة لضمان استمرارية الأعمال بكفاءة.

يتبع مكتب إدارة الدين العام نهجاً استراتيجياً متطوراً لمواجهة التحديات المرتبطة بأنظمة الديون والاستثمار، وذلك من خلال تبني استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل.



تهدف هذه الاستراتيجية إلى:

وضع خطة اقتراض سنوية فعالة



تنفيذ عمليات إدارة الدين التي تضمن استقرار المالية العامة للدولة



تعكس هذه الاستراتيجية التزام مكتب إدارة الدين العام بتعزيز الاستدامة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال ممارسات متطورة تواكب أفضل المعايير الدولية في إدارة الدين العام.

الإطار العام لإدارة المخاطر استراتيجية متكاملة وفقاً للمعايير العالمية

تعتمد وزارة المالية من خلال مكتب إدارة الدين العام **إطاراً متقدماً لإدارة المخاطر**، ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بهدف دعم الاستدامة المالية، وتعزيز استقرار السوق، وترسيخ ثقة المستثمرين، ويشمل ذلك التحوط من مخاطر أسعار الفائدة وتفاوت الآجال، من خلال مطابقة آجال استحقاق إصدارات الدين العام المحلية مع محفظة مالية عالمية متعددة الأصول ذات العائد الثابت، بما يضمن مواءمة الآجال والتدفقات النقدية.

مخاطر الائتمان

- رصد فعّال لجودة الائتمان لدى الأطراف المقابلة بالاستناد إلى التصنيفات الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف الدولية.
- صياغة حدود التعرض للمخاطر بناءً على تصنيفات الجدارة الائتمانية، في إطار سياسة استثمارية متقدمة ومصممة خصيصاً لهذا الغرض، مع اعتماد التنوع والهياكل المضمونة كوسائل لتخفيف المخاطر المرتبطة بالطرف المقابل.

مخاطر السيولة

- توفير احتياطي سيولة يتكوّن من أصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك سندات الخزنة الأمريكية.
- مواءمة التوقعات النقدية مع آجال استحقاق السندات، مع اعتماد محافظ محوطة لدعم متطلبات إعادة التمويل.
- ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات المالية لفترة تتراوح بين 6 إلى 12 شهراً دون الحاجة إلى قرض جديد.

نهج إدارة المخاطر المعاصر

مخاطر السوق

- تقليص مخاطر أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف من خلال استراتيجيات تحوّل متطابقة في المدة، باستخدام أدوات الخزنة الأمريكية وربط الدرهم بالدولار.
- تُسهّم التحولات الاستراتيجية في تحقيق استقرار التدفقات النقدية، والحد من تقلبات تكاليف خدمة الدين.
- تُجرى اختبارات ضغط دورية لضمان توافق استراتيجيات التحوط مع تحركات الأسواق العالمية.

المخاطر التشغيلية

- إطار متكامل لإدارة المخاطر يشمل الضوابط الداخلية، والامتثال التنظيمي، وتخطيط استمرارية الأعمال.
- هيكل حوكمة فعّال يدعم التخفيف الاستباقي للمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة، والمخاطر النظامية.
- بروتوكولات واضحة للتصعيد والمراجعة، مدمجة ضمن عمليات المكاتب الأمامية والوسطى والخلفية.

الإطار العام لإدارة المخاطر استراتيجية متكاملة وفقاً للمعايير العالمية



الحوكمة والرقابة



- اعتماد حدود وسياسات المخاطر وفقاً للقانون الاتحادي في شأن الدين العام
- إعداد تقارير ربع سنوية لمتابعة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق
- تحديثات دورية لاستراتيجيات إدارة المخاطر بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية الكلية وتطورات السوق

النتائج والمواءمة العالمية



- تأكيد التزام مكتب إدارة الدين العام بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر السيادية
- تعزيز مصداقية دولة الإمارات في الأسواق المالية العالمية من خلال إدارة منظمة ومحكمة للدين العام
- دعم استقرار التصنيف الائتماني السيادي للدولة (Aa2 وفقاً لوكالة التصنيف الائتماني "موديز" وAA- وفقاً لوكالة "فيتش" العالمية للتصنيف الائتماني وAA وفقاً لوكالة "إس آند بي غلوبال" للتصنيف الائتماني)
- يعكس التخفيف الاستراتيجي لمحفظة الدين العام توجه مكتب إدارة الدين العام نحو اتباع نهج استباقي ودقيق في إدارة المخاطر

لمحة عن النموذج الرائد لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيخ مكانتها كواحدة من بين الاقتصادات الأكثر تنافسية وتقدمًا في العالم من خلال صياغة استراتيجيات مبتكرة تستهدف دعم النمو والتنويع الاقتصادي، ما يحسن نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية التي تشيد باستقرار النظام المالي وقوة ومرونة الاقتصاد الوطني. ومن أبرز هذه الأمثلة:

صناديق الثروة السيادية الرائدة



تؤدي صناديق الثروة السيادية دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار في القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد صُنفت صناديق الثروة السيادية في الإمارات، بما في ذلك هيئة الاستثمار الإماراتية، من بين أفضل صناديق الثروة السيادية في المنطقة من قبل معهد صناديق الثروة السيادية.

نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي



لا يزال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة يشهد نموًا مطردًا. ووفقًا للبنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن اقتصاد الإمارات سيتسارع في النمو مع ارتفاع أسعار النفط والإنتاج، إلى جانب الأداء القوي للقطاع غير النفطي، الذي يعد من أهم العوامل المساهمة في تقدمها الاقتصادي.

قدرة عالية على الاستيفاء بالدين



وفقًا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تواصل الاحتياطيات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة النمو بشكل لافت، مما يعكس النظام المصرفي القوي والملاءة المالية العالية لدى الدولة، مما يضمن قدرتها على التغلب على التحولات المفاجئة في المشهد المالي والاقتصادي.

ميزانية اتحادية لخمس سنوات



تم اعتماد الميزانية الاتحادية للخطة الخمسية للسنوات 2022-2026، بإجمالي 290 مليار درهم، والتي تُعد الأكبر في تاريخ دولة الإمارات، وتهدف هذه الميزانية إلى منح الأولوية لخطط قطاع التنمية الاجتماعية، ورفع مستوى الخدمات الحكومية، وتنفيذ المشاريع والمبادرات الاتحادية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

اقتصاد تنافسي متنوع



أحرزت دولة الإمارات تقدمًا لافتًا في جهودها الساعية للحد من الاعتماد على النفط، والتحول نحو اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار، وذلك بفضل الجهود الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها الحكومة على صعيد التنويع الاقتصادي، حيث تساهم القطاعات غير النفطية بأكثر من 75% من الناتج المحلي الإجمالي.

مركز استثمار عالمي



تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة عالميًا وإقليميًا، وذلك بفضل لوائحها التنظيمية الداعمة للمستثمرين التي تسعى إلى حماية المستثمرين وتوفير فرص استثمارية جديدة وضمان استقرار الأعمال.

استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية

تبنّت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية بهدف تطوير أسواق الدين المحلية وتعزيز الاستدامة المالية بالإضافة إلى ترسيخ مكانة الإمارات في الأسواق المالية العالمية. تأتي هذه الاستراتيجية في إطار جهود الدولة لتعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. تتضمن هذه الاستراتيجية عدة أهداف رئيسية، منها:

تطوير سوق سندات بالعملة المحلية

تهدف الاستراتيجية إلى إنشاء سوق دين محلي فعال يتميز بالكفاءة والشفافية، وذلك من خلال بناء وتطوير منحى العائد على الدرهم الإماراتي. من شأن ذلك أن يساهم في تعزيز الاستدامة المالية، وتوفير أداة مرجعية لتسعير المنتجات المالية، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية.

تعزيز تواجد الإمارات في الأسواق الدولية

وذلك عن طريق إصدار أدوات دين سيادية تجذب المستثمرين الدوليين.

توفير مصادر تمويلية مستدامة لدعم مشاريع التنمية والبنية التحتية

من خلال وضع آلية اتحادية لتمويل هذه المشاريع، تسعى الحكومة إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن المالي.

تعزيز السيولة في القطاع المصرفي

تساهم إصدارات الدين العام في دعم سياسة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في إدارة السيولة، مما يساهم في استقرار القطاع المصرفي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

تتضمن استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية خطط الإصدار الخاصة ببرامج الدين العام، وتشمل إصدارات أدوات الدين العام الداخلي، والدين العام الخارجي.



الدين الخارجي

يتضمن برنامج السندات الدولية بالدولار الأمريكي، ويهدف إلى ترسيخ مكانة الإمارات في الأسواق المالية الدولية ولجذب المستثمرين الدوليين وتعزيز المحفظة الاستثمارية لصندوق الاستثمار السيادي.

الدين الداخلي

يشمل برنامجي سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية بالعملة المحلية، ويتمثل الهدف الأساسي من برامج الدين العام الداخلي في بناء وتطوير منحى العائد على الدرهم وتطوير سوق الدين بالعملة المحلية.

لمحة عن سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

مراحل العملية

01 الإصدار

تُصدر الحكومة الاتحادية السندات والصكوك وتعرضها للاكتتاب، مما يتيح للمستثمرين شراؤها بالسعر الاسمي.

02 دفع الفوائد أو الأرباح

تدفع الحكومة للمستثمرين مبالغ مالية ثابتة ومنتظمة، سواء على هيئة فوائد أو أرباح.

03 سداد القيمة الاسمية

وعند حلول تاريخ الاستحقاق، تلتزم الحكومة بسداد القيمة الاسمية للسند أو الصك، إلى جانب ما قد يكون مستحقاً من فوائد أو أرباح.

تمثل سندات الخزينة الحكومية ("السندات") وصكوك الخزينة الإسلامية ("الصكوك") أدوات دين عام محلية تصدرها الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتتيح إمكانية المشاركة في الأسواق المحلية بالدرهم الإماراتي. ويأتي إصدار هذه الأدوات في إطار السياسة المالية التي تهدف إلى تطوير منحى العائد المقوم بالدرهم الإماراتي، ليستخدم كمعيار مرجعي في عمليات التمويل داخل الدولة. بما في ذلك معدلات الفائدة للرهن العقاري طويل الأجل وتمويل المشاريع الرأسمالية. ويشكل منحى العائد أداة تحليلية توضح العلاقة بين آجال استحقاق أدوات الدين ومعدلات العائد المرتبطة بها. فمن خلاله، يمكن معرفة العائد الذي قد يحصل عليه المستثمر نظير إقراض أمواله لفترات زمنية متفاوتة.

يسهم إصدار الصكوك والسندات المحلية في تنويع مصادر التمويل، وخفض الاعتماد على أسواق رأس المال الخارجية، فضلاً عن توسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين المقومة بالدرهم الإماراتي، مما يساعد في الحد من المخاطر المرتبطة بتمديد آجال استحقاق الدين وتقلبات أسعار الصرف، مع توفير أدوات استثمارية مستقرة للمستثمرين المحليين من خلال الأوراق المالية الحكومية. كما يعزز هذا التوجه من تنشيط السوق المحلية عبر فتح قنوات تمويل جديدة أمام القطاع الخاص والبنوك والمؤسسات المالية.

سندات الخزينة عبارة عن أدوات استثمارية ذات دخل ثابت يتم طرحها للمستثمرين للاكتتاب فيها، وذلك من خلال إقراض الحكومة الاتحادية (مُصدر السندات) مبلغاً متفقاً عليه من المال لفترة زمنية محددة. وفي المقابل، يتلقى المستثمرون «حاملو السندات والصكوك» دفعات الفائدة أو (الكوبونات) على فترات منتظمة، وتلتزم الحكومة الاتحادية برد القيمة الاسمية عند حلول تاريخ الاستحقاق.

أهداف برنامج سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية

تطوير منحني العائد على الدرهم الإماراتي

يستخدم هذا المنحنى كمعيار مرجعي في عمليات التمويل داخل الحكومة الاتحادية.



توسيع قاعدة المستثمرين لسندات العملة المحلية

من خلال طرح هذه الأدوات، يعمل البرنامج على توسيع قاعدة المستثمرين في السندات المقومة بالدرهم الإماراتي.



دعم قدرة الحكومة على تغطية متطلبات التمويل المستقبلية بالعملة المحلية

يساهم البرنامج في تعزيز قدرة الحكومة على تلبية احتياجات التمويل المستقبلية بالدرهم الإماراتي.



تقليل التعرض لمخاطر تمديد الديون وتقلبات العملات الأجنبية

يسهم البرنامج في الحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وتمديد آجال استحقاق الديون.



إنشاء سوق نشط لتداول السندات الاتحادية

يسهم ذلك في رفع كفاءة التسعير وتخصيص رأس المال.



منح المستثمرين المحليين فرصة الاستثمار في الأوراق المالية المقومة بالدرهم الإماراتي

إتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية.



إنشاء سوق نشط لتداول الأوراق المالية الاتحادية

يسهم ذلك في دعم نمو سوق رأس المال.



توفير فرص تمويل بديلة للقطاع الخاص وكذلك البنوك والمؤسسات المالية في الدولة

يسهم البرنامج في فتح آفاق تمويل جديدة أمام منشآت القطاع الخاص والمؤسسات المالية في السوق المحلية.



تنويع مصادر التمويل والحد من الاعتماد على أسواق رأس المال الأجنبية

يسهم البرنامج في الحد من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.



أفضل الممارسات الدولية

اعتمدت الوزارة مجموعة من المبادئ والمعايير لتنفيذ استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية، بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية، ويضمن تطبيق الممارسات العالمية الرائدة في هذا المجال. وتشمل أبرز هذه الممارسات ما يلي:

وكيل الإصدار – مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يتولى المصرف المركزي دور وكيل الإصدار.



تسعير الأوراق المالية من خلال المزادات

اعتماد نظام المزادات كآلية لتحديد الأسعار.



وتيرة الإصدار

تُطرح السندات على فترات منتظمة تتراوح بين ستة إلى ثمانية أسابيع.



توحيد الأسعار

ضمان الاتساق في الأسعار.



الشفافية في مواعيد المزادات وقيم الإصدارات

تم الإفصاح عن مواعيد المزادات وقيم الإصدارات عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لضمان أعلى درجات الشفافية.



ضبط حصص المتعاملين الأوليين

يُحدد سقف لمساهمة كل متعامل أولي في المزاد بنسبة لا تتجاوز 45% من العطاءات المقبولة.



مدونة سلوك ملزمة للموزعين الرئيسيين

تُطبَّق قواعد واضحة وملزمة تنظم سلوك المتداولين الرئيسيين.



نظام المزاد الإلكتروني عبر طرف ثالث

تُدار المزادات وإجراءات المشاركة في المناقصات الحكومية من خلال منصة بلومبرغ الإلكترونية.



خدمات الإيداع والحفظ عبر منصة يوروكلير آي لينك

تتم إدارة عمليات الإيداع والحفظ للأوراق المالية من خلال منصة يورو كلير آي لينك.



الشركاء في برامج السندات والصكوك



السوق الثانوية

الموزعون الرئيسيون

المستثمرون المؤهلون

NasdaqDubai

السوق الأولية



النتائج التي حققتها برامج السندات والصكوك

حتى 31 ديسمبر 2025

يمكن الاطلاع على خطة إصدارات السندات والصكوك، التي يتم تحديثها بانتظام، من خلال صفحة مكتب إدارة الدين العام على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. كما تُنشر نتائج المزادات بصورة دورية عبر الرابط التالي:

اضغط هنا <



صكوك الخزينة الإسلامية

11 مايو 2023

23 مزاداً

27.0 مليار درهم إماراتي

5.6 ضعف

10-0 نقاط أساس

24.8 مليار درهم إماراتي



تاريخ المزاد الأول



عدد المزادات التي تم عقدها



إجمالي السندات الصادرة



متوسط نسبة العطاء إلى الإصدار



متوسط التكلفة
(فوق سندات الخزينة الأمريكية)



الرصيد المستحق
(حتى 31 ديسمبر - 2025)

سندات الخزينة الحكومية

11 مايو 2022

8 مزادات

11.2 مليار درهم إماراتي

8 أضعاف

20-15 نقطة أساس

2.1 مليار درهم إماراتي

مزايا ونتائج مبادرة صكوك وسندات الخزينة المجرأة

مزايا مبادرة صكوك وسندات الخزينة المجرأة

أطلقت مبادرة سندات الخزينة وصكوك الخزينة الإسلامية الحكومية المجرأة في 3 نوفمبر 2025، وتمثل خطوة استراتيجية تهدف إلى توسيع قاعدة مشاركة المستثمرين وتعزيز ثقافة الادخار، وتتميز بما يلي:

- مرنة** |  تتيح عمليات شراء وبيع رقمية سلسلة
- آمنة** |  مضمونة بالكامل من حكومة دولة الإمارات
- شفافة** |  مع عرض واضح للرسوم والعوائد المتوقعة
- متاحة** |  عبر تطبيقات البنوك المحلية: بنك أبوظبي الإسلامي، بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك الإمارات الإسلامي
- متنوعة** |  مناسبة للتخطيط المالي المتوازن وعلى المدى الطويل
- ميسورة التكلفة** |  بحد أدنى للاستثمار يبلغ 4,000 درهم إماراتي

النتائج المحققة من مبادرة صكوك وسندات الخزينة المجرأة:

وصلت استثمارات المستثمرين الأفراد في إطار المبادرة إلى نحو 7.10 مليون درهم إماراتي، بمشاركة نحو 310 مستثمرين.



الدين العام الخارجي

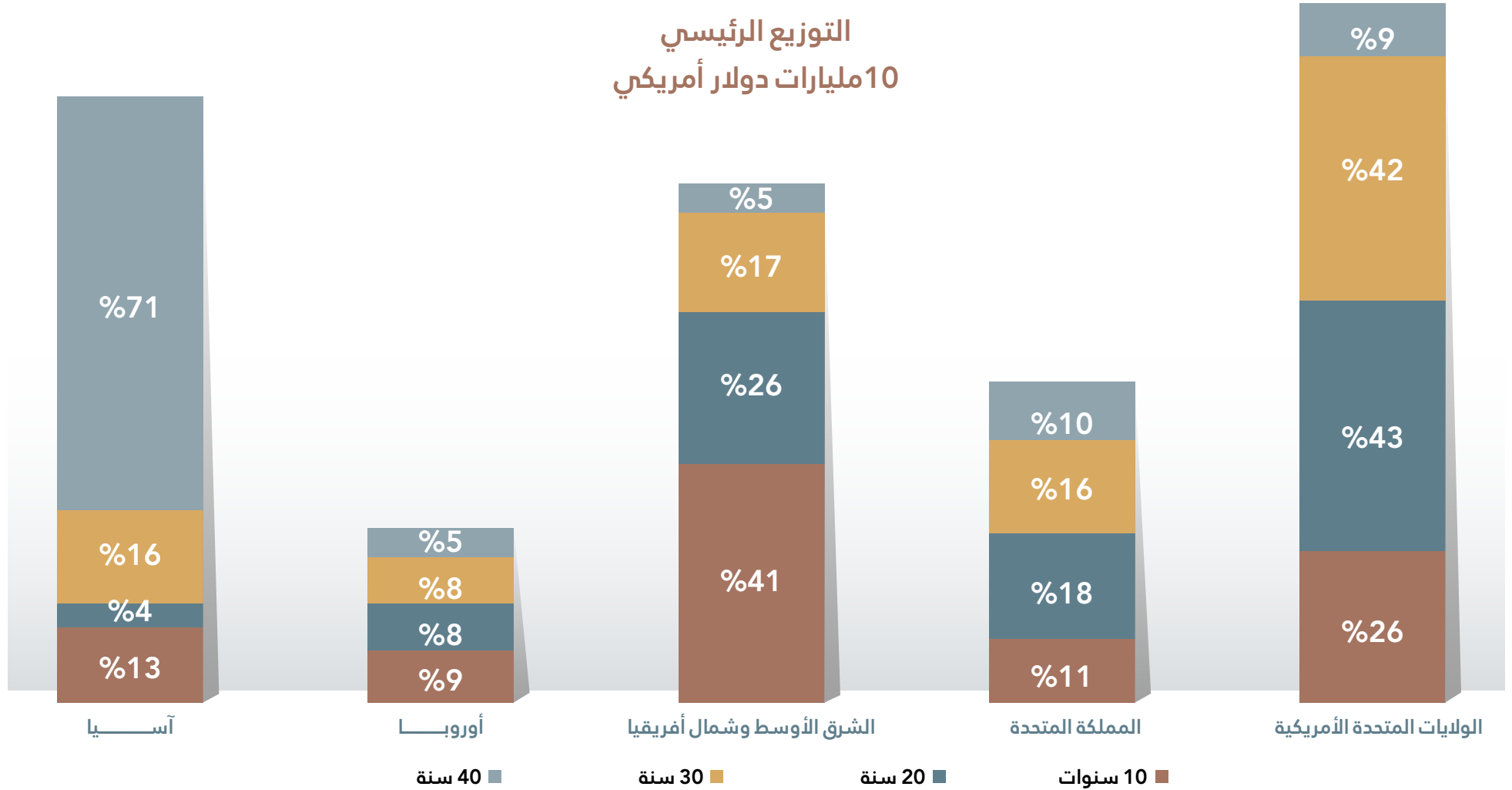
تاريخ الإصدار 7 يوليو 2022		
إجمالي القيمة (دولار أمريكي) 3.0 مليار دولار		
الشرائح		
10 أعوام:	20 عاماً:	30 عاماً:
1.75 مليار دولار	2 مليار دولار	1.25 مليار دولار
العائد (%)		
10 أعوام:	20 عاماً:	30 عاماً:
4.050	3.250	4.951
سجل الطلبات (دولار أمريكي)		
15.0 مليار دولار	معدل تجاوز حجم الاكتتاب 5 أضعاف	أماكن الإدراج سوق لندن للأوراق المالية وناسداك دبي
التخصيص حسب نوع المستثمر		
10 أعوام:	20 عاماً:	30 عاماً:
50% صناديق 36% بنوك 12% صناديق تقاعد / بنوك مركزية	59% شركات تأمين 23% صناديق 16% صناديق تقاعد / بنوك مركزية	61% صناديق 23% شركات تأمين 5% بنوك
التخصيص حسب الموقع الجغرافي		
10 أعوام:	20 عاماً:	30 عاماً:
41% الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 26% الولايات المتحدة 21% آسيا	71% آسيا 10% المملكة المتحدة 16% أخرى	42% الولايات المتحدة 17% المملكة المتحدة 17% منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 16% آسيا

تاريخ الإصدار 19 أكتوبر 2021		
إجمالي القيمة (دولار أمريكي) 4.0 مليار دولار		
الشرائح		
10 أعوام:	20 عاماً:	40 عاماً:
1 مليار دولار	1 مليار دولار	2 مليار دولار
العائد (%)		
10 أعوام:	20 عاماً:	40 عاماً:
2.231	3.078	3.250
سجل الطلبات (دولار أمريكي)		
22.5 مليار دولار	معدل تجاوز حجم الاكتتاب 5.6 أضعاف	أماكن الإدراج سوق لندن للأوراق المالية وناسداك دبي
التخصيص حسب نوع المستثمر		
10 أعوام:	20 عاماً:	40 عاماً:
35% بنوك 33% صناديق 20% صناديق تقاعد / بنوك مركزية 12% شركات تأمين	66% شركات تأمين 21% صناديق 13% صناديق تقاعد / بنوك مركزية	59% شركات تأمين 23% صناديق 16% صناديق تقاعد / بنوك مركزية
التخصيص حسب الموقع الجغرافي		
10 أعوام:	20 عاماً:	40 عاماً:
39% منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21% الولايات المتحدة 20% آسيا 12% المملكة المتحدة	43% الولايات المتحدة 26% منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 18% المملكة المتحدة 9% الاتحاد الأوروبي	71% آسيا 10% المملكة المتحدة 16% أخرى

تاريخ الإصدار 2 يوليو 2024		
إجمالي القيمة (دولار أمريكي) 1.5 مليار دولار		
الشرائح 10 أعوام: 1.5 مليار دولار		
العائد (%) 10 أعوام: 4.857		
سجل الطلبات (دولار أمريكي)	معدل تجاوز حجم الاكتتاب	أماكن الإدراج
6.5 مليار دولار	4 أضعاف	سوق لندن للأوراق المالية وناسداك دبي
التخصيص حسب نوع المستثمر		
10 أعوام: 56% أخرى 40% بنوك 4% بنوك مركزية / صناديق ثروة سيادية 2% صناديق 1% معاشات / شركات تأمين		
التخصيص حسب الموقع الجغرافي		
10 أعوام: 38% منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 34% الولايات المتحدة 18% المملكة المتحدة 7% الاتحاد الأوروبي 3% آسيا		

تاريخ الإصدار 25 سبتمبر 2023		
إجمالي القيمة (دولار أمريكي) 1.5 مليار دولار		
الشرائح 10 أعوام: 1.5 مليار دولار		
العائد (%) 10 أعوام: 4.917		
سجل الطلبات (دولار أمريكي)	معدل تجاوز حجم الاكتتاب	أماكن الإدراج
7.4 مليار دولار	5 أضعاف	سوق لندن للأوراق المالية وناسداك دبي
التخصيص حسب نوع المستثمر		
10 أعوام: 61% بنوك 32% صناديق 4% صناديق تقاعد / بنوك مركزية 3% شركات تأمين		
التخصيص حسب الموقع الجغرافي		
10 أعوام: 45% منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21% الولايات المتحدة 14% الاتحاد الأوروبي 11% آسيا 9% المملكة المتحدة		

التوزيع الرئيسي
10 مليارات دولار أمريكي



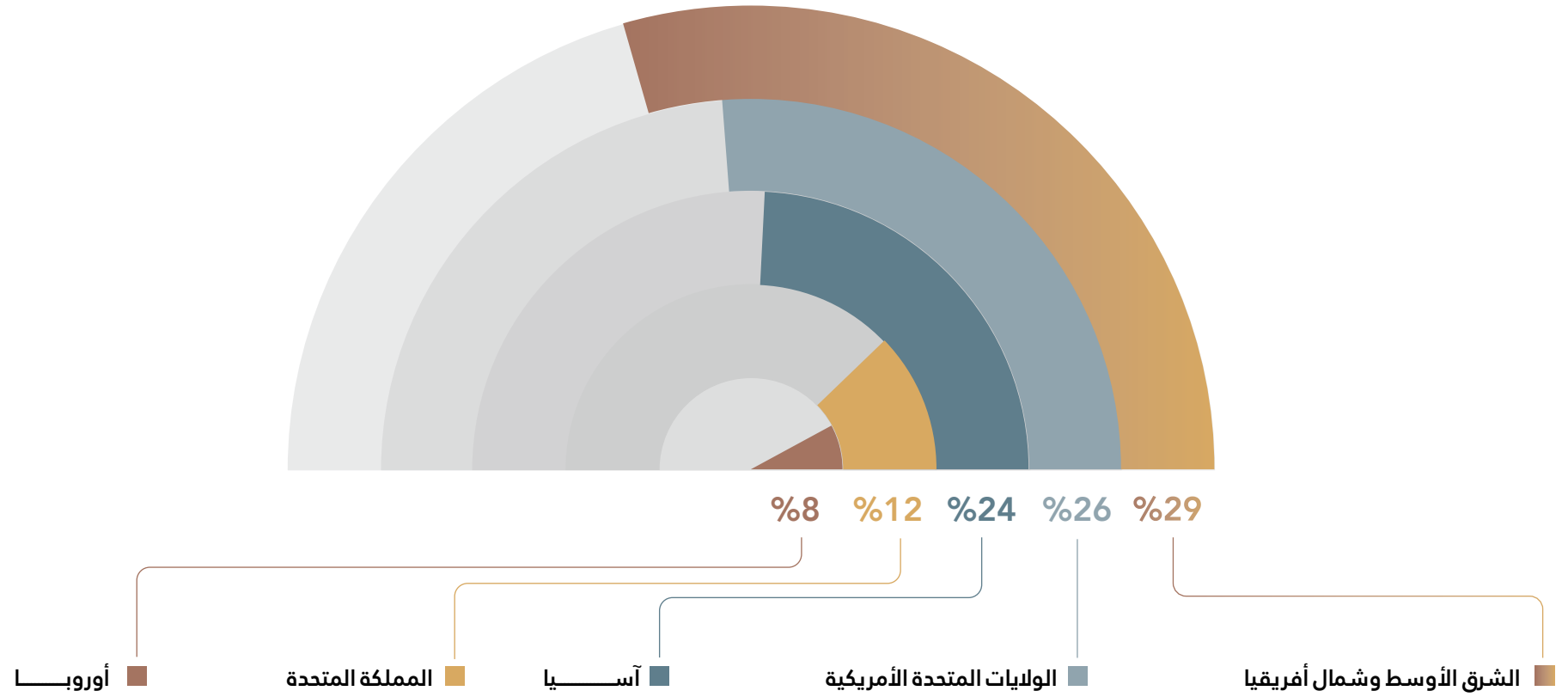
أجل الاستحقاق | القيمة
40 سنة | 1.25 مليار دولار

أجل الاستحقاق | القيمة
30 سنة | 2 مليار دولار

أجل الاستحقاق | القيمة
20 سنة | 1 مليار دولار

أجل الاستحقاق | القيمة
10 سنوات | 5.75 مليار دولار

التوزيع الجغرافي الرئيسي
10 مليارات دولار



التصنيفات الائتمانية من وكالات "موديز" و"فيتش" و"إس آند بي غلوبال"

حافظت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على تصنيفها الائتماني من قبل كل من وكالة التصنيف الائتماني "موديز"، ووكالة "فيتش" العالمية للتصنيف الائتماني ووكالة "إس آند بي غلوبال" للتصنيف الائتماني، وذلك وفق التفاصيل التالية:

01

تصنيف ائتماني قوي عند AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة "فيتش" العالمية للتصنيف الائتماني

التصنيف الائتماني من وكالة "فيتش" العالمية للتصنيف الائتماني



03

تصنيف ائتماني قوي عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة "إس آند بي غلوبال" للتصنيف الائتماني

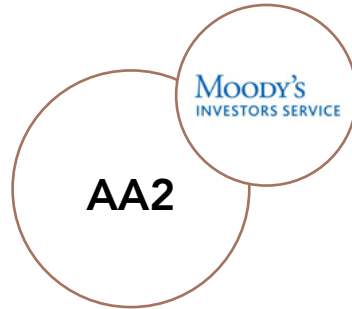
التصنيف الائتماني من وكالة "إس آند بي غلوبال" للتصنيف الائتماني



02

تصنيف ائتماني قوي عند AA2 مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة التصنيف الائتماني "موديز"

التصنيف الائتماني من وكالة التصنيف الائتماني "موديز"



أبرز معطيات تخصيص المحفظة وأداؤها بموجب التفويض الاستثماري الجديد

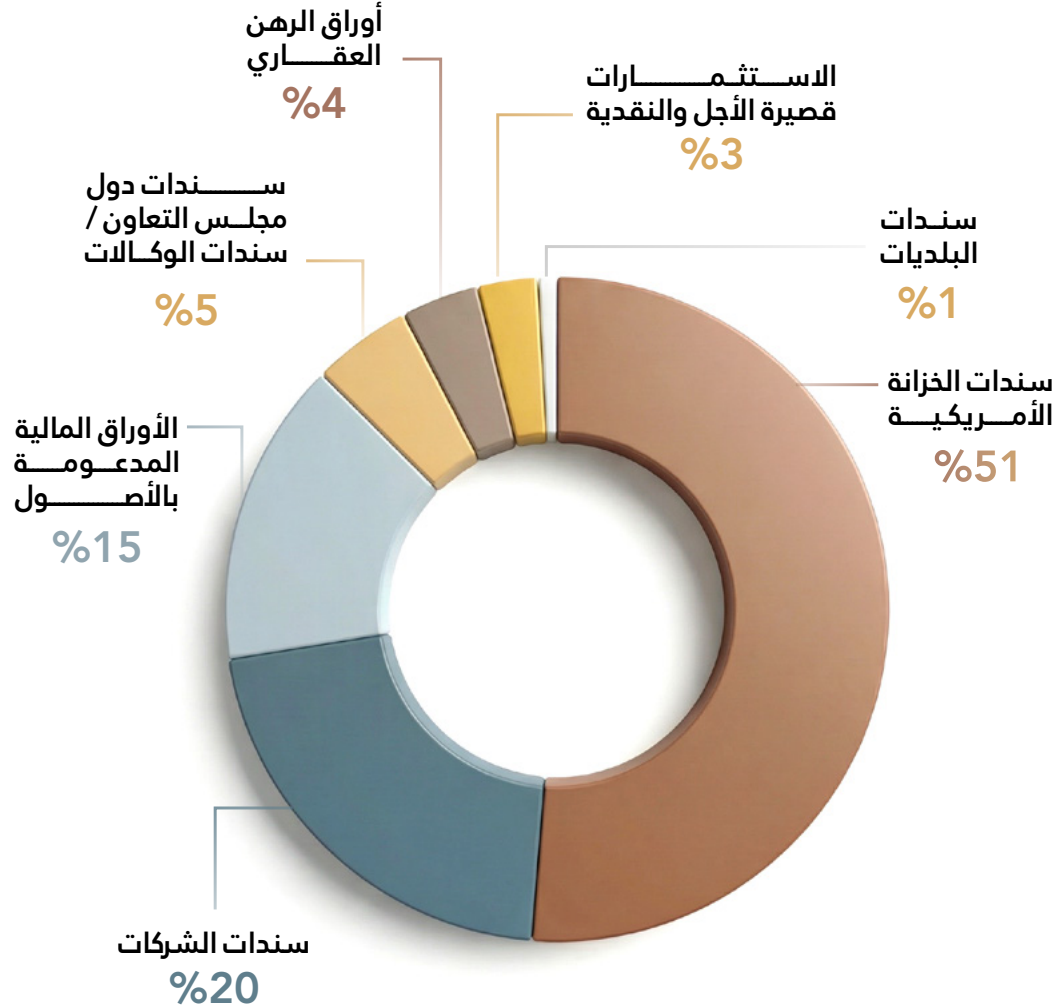
النقاط الرئيسية

دخل التفويض الاستثماري الجديد حيز التنفيذ في مايو 2025 بالتنسيق مع جهاز الإمارات للاستثمار وشركة "متلايف" للتأمين على الحياة.

بلغت القيمة السوقية لمحفظة الاستثمار 6.8 مليار دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2025.

تم توزيع المحفظة بنسبة 51% على سندات الخزنة الأمريكية، و 49% على المنتجات ذات فروق الأسعار المحسنة، وذلك مع تنفيذ جميع التخصيصات وفقاً للسياسات الاستثمارية المعتمدة، وبما يضمن الحفاظ على الجودة الائتمانية الإجمالية للمحفظة، بما في ذلك مستوى الجدارة الائتمانية وفق تصنيف وكالة "موديز" عند درجة (Aa2).

تفوقت المحفظة على مؤشر السياسة بمقدار +35 نقطة أساس وتجاوزت عائدات سوق سندات الخزنة الأمريكية بمقدار +30 نقطة أساس.



شكراً لكم